الأمم المتحدة

A/HRC/43/28*

الجمعية العامة

Distr.: General
19 December 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

٢٤ شباط/فبراير – ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٧. وهو يتضمن معلومات عن المستجدات ذات الصلة التي طرأت على صعيد عمل هيئات الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان، وعن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتي تسهم في تعزيز واحترام أحكام إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

GE.19-21939(A)

1921939

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٤/٣٧ بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن المستجدات ذات الصلة التي طرأت على صعيد عمل هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وآلياتها، وعن الاستراتيجيات المحددة التي اعتمدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية)، والأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية، في مقرها وفي الميدان، والتي تسهم في تعزيز واحترام إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

٢- ووفقاً للمادة ٩ من الإعلان، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تساهم في إعمال الحقوق والمبادئ الواردة في الإعلان إعمالاً كاملاً. وتؤثر هذه المهمة في ركائز الأمم المتحدة الثلاث جميعاً، وتتطلب عملاً منسقاً على نطاق المنظومة. وهذا العمل تُسهّله شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، التي تتولى المفوضية تنسيق أعمالها، والتي تهدف إلى إشراك منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

٣- وفي عام ٢٠١٩، واصلت الشبكة جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون فيما بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة. وفي هذا السياق، وضعت الشبكة أداة إرشادية بشأن التمييز على أساس الأصل، تركّز على التحديات الرئيسية والنهج الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة التمييز على أساس الانتماء الطبقي وما شابهه من أشكال التمييز. وفي عام ٢٠١٩، استُخدمت هذه الأداة في أنشطة شتى في سياق التصدي للتمييز على أساس الأصل.

ثانياً- الأقليات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤- تستند خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذه الخطة، بتعهدها بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب وبمساعدة من هم أشد تخلفاً عن الركب أولاً، فهي تلخص مبدأي حقوق الإنسان المتمثلين في المساواة وعدم التمييز. وهي تتوخى عالماً يسود كافة أرجائه احترامُ حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة، والمساواة، وعدم التمييز؛ واحترامُ التنوع العرقي والإثني والثقافي. وينبغي أن تقرأ خطة ٢٠٣٠ جنباً إلى جنب مع التعهدات والالتزامات القائمة إزاء الأشخاص المنتمين إلى أقليات لتوجيه الدول والشركاء الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، في اتجاه تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

٥- وبالرغم من أن أهداف التنمية المستدامة لا تشير إشارة محددة إلى الأقليات، فإن إعمال حقوق الإنسان للأقليات أمر لا بد منه من أجل تحقيق هذه الأهداف على الصعيد العالمي. ويكتسي مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب أهمية بالغة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو متسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات القائمة للدول. وغالباً ما يكون الأشخاص الذين يتركون خلف الركب مستبعدين اقتصادياً أو اجتماعياً أو مكانياً أو سياسياً أو على هذه الأصعدة معاً، وذلك لاعتبارات منها الانتماء الإثني أو العرق أو نوع الجنس أو العمر أو الإعاقة أو بسبب تشكيلة من هذه الاعتبارات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى أشكال

متعددة من التمييز. وهذه الفئات هي الأكثر عرضة لخطر عدم التمتع بحقوقها المدنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. ولكي تكون القوانين والسياسات والبرامج مصممة وموجَّهة على نحو أفضل لمن هم أشد تخلفاً عن الركب، يتعين على الدول المضي قدماً في الاستثمار في جمع البيانات المصنفة. وقد قدمت المفوضية مساهمة ملموسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما كان لصالح الأقليات. وبالإضافة إلى تعزيز العمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأوجه عدم المساواة، لا سيما على الصعيد القطري، عملت المفوضية أيضاً على تقديم الدعم لعمل الأمم المتحدة بشأن وضع دليل عملي لدعم الأفرقة القطرية والدول في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بالسعي لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

٦- وفي عام ٢٠١٩، تناول المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة موضوع تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة، مع التركيز بوجه خاص على استعراض التقدم المحرز بشأن الأهداف ٤ و٨ و١٠ و١٣ و١٦ و١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالهدف ١٠، ذكرت المفوضة أن تقليص أوجه عدم المساواة أمر أساسي لحقوق الإنسان وأن عدم المساواة هذه تنشأ في كثير من الأحيان عن استمرار التمييز ضد مجتمعات محلية وفئات من الناس بعينها، مقسمين على أسس الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو أي وضع آخر[(١)].

٧- ويبحث هذا التقرير في العمل الذي تضطلع به آليات حقوق الإنسان والمفوضية في تعزيز الشراكات من أجل وضع نهج عملي للوفاء بالالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب وإطار حقوق الإنسان المعياري ذي الصلة. وعقد مجلس حقوق الإنسان، في ١٦ كانون الثاني/يناير و٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، عملاً بقراره ٢٤/٣٧، اجتماعين متعددي أصحاب المصلحة من الاجتماعات التي تعقد في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبيّن هذان الاجتماعان مدى التآزر والروابط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة على الصعيد الوطني. وأتاحا فرصة لأصحاب المصلحة لإطلاع بعضهم البعض على التحديات المطروحة ولتبادل الممارسات الجيدة بشأن الكيفية التي ساهمت بها النهج المتكاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان في تحقيق خطة ٢٠٣٠.

٨- ويمكن تبيّن بعض الأمثلة التوضيحية على هذه النهوج العملية الرامية إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب في العمل الذي قامت به المفوضية أثناء العام الماضي. فعلى الصعيد القطري، واصلت المفوضية رصد حالة المجتمعات الإثنية الفيتنامية التي تعيش في قرى عائمة على ضفاف بحيرة تونلي ساب. وفي مقاطعة كامبونغ تشنانغ، قررت سلطات المقاطعة ترحيل ١٠ ٠٠٠ من الاشخاص الذين يعيشون في قرى عائمة، بمن فيهم مواطنون كمبوديون وأفراد من مجتمعات إثنية فيتنامية. لكنهم رُحِّلوا إلى مناطق لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء، وجرى إسكانهم على أراضٍ لم تكن قريبة من البحيرة، وهو ما جعل سبل عيش هذه المجتمعات التي تعيش على صيد الأسماك عرضة للخطر. وأجرى كل من المفوضية والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا حواراً بناءً مع سلطات المقاطعة من أجل إيجاد حلول مناسبة لوضع هذه المجتمعات، وأفضى ذلك إلى تعليق مؤقت لعملية الترحيل إلى حين توفير الخدمات الأساسية.

(١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24436&LangID=E.

٩- وفي كولومبيا، شهد شهر آذار/مارس احتجاجات واسعة النطاق أطلقتها مجموعات منها الكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي. وعملت المفوضية على رصد هذه الاحتجاجات عن كثب. وكانت المظالم الاجتماعية طويلة الأمد، المرتبطة بعدم التمتع بالحقوق في الأراضي والتأخير في تنفيذ اتفاق السلام وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان، من بين القضايا التي شكلت الدافع لهذه الاحتجاجات. والأراضي الجماعية لمجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي لها وظيفة اجتماعية وإيكولوجية أساسية بالنسبة لحياة هذه المجتمعات. ومع ذلك، لا يزال التمتع بالحقوق الجماعية في الأراضي، لا سيما بالنسبة لمجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، يشكل عقبة.

١٠- وذكر فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، في ختام الزيارة التي قام بها إلى الأرجنتين في آذار/مارس، أن على الأرجنتين أن تتقبل حقيقة أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يمثلون فئة مستضعفة تستحق أن تتخذ لصالحها تدابير خاصة لأنها لم تكن قادرة بالكامل على التمتع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١- وفي تموز/يوليه، أعربت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عن القلق إزاء تعرض الأقليات والفئات المهمشة الأخرى بشكل روتيني لانتهاكات حادة لحقوقهم الإنسانية جراء استخراج الموارد الطبيعية. ولاحظت أنه يجب على الدول القوية، بما فيها تلك التي يتعين عليها أن تأخذ في حسبانها بشكل كامل تركاتها الاستعمارية على صعيد الأنشطة الاستخراجية، أن تلتزم بتفكيك هياكل الإخضاع وعدم المساواة التي لا تزال قائمة في الاقتصاد الاستخراجي[٢].

ثالثاً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات الأخيرة على صعيد هيئات وآليات حقوق الإنسان

ألف- آليات الإنذار المبكر وحماية وجود الأقليات

١٢- أعربت المفوضة، على مدى عام ٢٠١٩، عن قلقها إزاء حالة الأقليات في جميع أنحاء العالم. وفي البيان الذي أدلت به في الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان، لفتت المفوضة الانتباه إلى المشهد السياسي الحالي، ولا سيما في البلدان التي يجري فيها تفكيك إنجازات هامة تحققت على صعيد حقوق الإنسان، وبالأخص فيما يتعلق بحقوق الأقليات[٣]. وأعربت عن جزعها الشديد أيضاً إزاء الآثار واسعة النطاق والمدمرة المترتبة على العنف الجنسي في أوضاع النزاعات، حيث استُهدف العديد من الضحايا على أساس الانتماء المتصور إلى أقلية، وكذلك على أساس الاعتبارات الإثنية أو الدينية أو السياسي أو القبلية[٤].

١٣- ومن ذلك أن المفوضة السامية أعربت عن قلقها إزاء حالات العنف والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات ضد الأقليات، التي وقعت بعد إجراء الانتخابات

(٢) A/HRC/41/54، الفقرة ٦٥.

(٣) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24203&LangID=A.

(٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24415&LangID=E.

الوطنية في بنغلاديش في عام ٢٠١٨[٥]. وسلطت الضوء أيضاً على الوضع في الهند حيث أشارت التقارير إلى تزايد التحرش ضد الأقليات واستهدافها، ولا سيما المسلمين والأشخاص من الفئات المحرومة والمهمشة تاريخياً، مثل طبقتي الداليت والأديفاسي[٦].

١٤ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان للأقليات في ميانمار[٧]، لاحظت المفوضة السامية بقلق وضع الروهينغيا الخطير. وأحاطت علماً ببعض الخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة ميانمار لتنفيذ توصيات معينة للجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، لكنها تشدد على أن الأهداف الإجمالية لهذه التوصيات تظل غير منفَّذة إلى حد كبير، ولا وجود لتمثيل الروهينغيا على أي مستوى من مستويات صنع القرار ولا يزال التمييز المنهجي مستمراً. وأكّدت أيضاً على عدم وجود ظروف مواتية للعودة الطوعية والآمنة لأكثر من ٠٠٠ ٧٣٠ لاجئ روهينغي فرّوا إلى بنغلاديش نتيجة أقصى درجات العنف الذي ارتكب ضدهم في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ولا لعودة ٠٠٠ ١٣٠ روهينغي مشرد داخلياً في مخيمات خاضعة للمراقبة في وسط ولاية راخين منذ عام ٢٠١٢. وذكرت المفوضة السامية أيضاً أنه لم يجر أي تحقيق وطني ذي مصداقية في الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة في ولاية راخين، وكذلك في ولايتي كاشين وشان، وهو أمر يبعث على القلق.

١٥ - وفي عام ٢٠١٩، أصدرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار العديد من التقارير، خلص واحد منها إلى أن جيش البلد كان يستخدم العنف الجنسي والجنساني بصورة منهجية لترويع الأقليات الإثنية ومعاقبتها[٨]. والكثير من هذه الأعمال يرقى إلى جرائم بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية[٩]. ودعت البعثة كذلك إلى فرض حظر على الأسلحة، وأبرزت أن الجيش ارتكب، منذ عام ٢٠١٦، انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع وبصورة منهجية ضد المدنيين في ولايات كاشين وشان وراخين[١٠]. وسلطت الضوء أيضاً على النزاع الدائر حالياً ضد الأقلية العرقية في ولاية راخين الذي بدأ في عام ٢٠١٩، وهو النزاع الذي يؤثر أيضاً على أقلية تشين وغيرها من الأقليات المقيمة في ولايتي راخين وتشين.

١٦ - وفيما يتعلق بتعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، أعربت المفوضة السامية عن قلقها إزاء عدم تحقيق تقدم يتجاوز الحد الأدنى بشأن المساءلة، وهو ما ترتب عليه أثر ضار للغاية على الضحايا من المجموعات الإثنية والدينية[١١]. وأعربت عن قلقها العميق أيضاً إزاء تفاقم التوترات الطائفية، وأعربت عن القلق بالخصوص إزاء العديد من الهجمات التي تستهدف الأقليات الدينية. وأشارت إلى أن العدالة الانتقالية يجب أن تحظى بثقة الضحايا والمجتمع ككل لكي يكتب لها النجاح، وهو ما لا يتحقق إلا إذا عولجت المظالم بفعالية وتقيّدت الحكومة بالتزاماتها، مثل العمل على انتقال السلطة السياسية وحماية حقوق الأقليات.

---

(٥) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24056&LangID=E.

(٦) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24265&LangID=A.

(٧) انظر A/HRC/40/37.

(٨) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/MyanmarFFM/Pages/sexualviolence.aspx.

(٩) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24907&LangID=E.

(١٠) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24868&LangID=A.

(١١) انظر A/HRC/40/23.

١٧- وإضافة إلى ذلك، أدانت علناً أعمال العنف والاعتداءات التي تستهدف الجماعات العرقية والدينية. وفي آذار/مارس، أدانت الهجمات المروعة التي وقعت في مالي، والتي خلفت ما لا يقل عن ١٥٣ قتيلاً و٧٣ جريحاً، معظمهم ينتمون إلى مجموعة فولاني الإثنية. وعلاوة على ذلك، شددت على أن العنصرية تنافي كل ما ترمز إليه الأمم المتحدة، وأن الاعتداءين الدمويين الإرهابيين بدافع كراهية الإسلام على مسجدين في نيوزيلندا كانا بمثابة تذكير آخر مريع بأن العنصرية قَتلت.

١٨- وقدّمت المفوضية، أثناء الفترة قيد الاستعراض، المساعدة للسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين في سبيل منع انتهاكات حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص المنتمين إلى أقليات أو التخفيف من تلك الانتهاكات. ولم توثّق بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أي اعتداءات على مستوطنات الروما في عام ٢٠١٩. وكشف ذلك تبايناً صارخاً مع ما وقع في عام ٢٠١٨ عندما جرى توثيق خمسة اعتداءات عنيفة. ويمكن أن يعزى هذا التطور الإيجابي جزئياً إلى حملة الدعاية القوية التي جرت بشأن هذه المسألة، بما في ذلك نشاط الدعوة الآني والمستمر الذي قامت به المفوضية لدى الشرطة الوطنية في أوكرانيا بشأن الإنذار المبكر، والذي استُكمل بنشاط الدعوة الذي قام به كل من المنسق المقيم والمقررون الخاصون(١٢).

١٩- وفي عام ٢٠١٩، واصلت دائرة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان توثيق عمليات استهداف المدنيين والممتلكات المدنية عمداً، ولا سيما الاعتداءات المباشرة على السكان المسلمين الشيعة، ومعظمهم من إثنية الهزارة. وفي عام ٢٠١٨، سجلت بعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان زيادة بنسبة ٣٤ في المائة مقارنة بالعام السابق في الخسائر البشرية بين الأقلية الشيعية، وأوصت أطراف النزاع بامتثال القانون الإنساني الدولي، وأوصت الحكومة ببذل المزيد من الجهود لحماية الزعماء الدينيين وسكان الأقلية الشيعية من الاعتداءات ذات الدوافع الطائفية(١٣).

٢٠- واسترعى خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان الانتباه أيضاً إلى حالة الأشخاص المنتمين إلى أقليات. ففي نيسان/أبريل، حثوا سلطات الأمر الواقع في صنعاء على أن تلغي فوراً حكم الإعدام الصادر في حق حامد كمال بن حيدرة، المنتسب إلى العقيدة البهائية، لعدم قبولهم تعرض أي شخص للظلم بأن يعاقب بالإعدام بسبب دينه أو معتقده أو انتمائه إلى أقلية دينية(١٤).

٢١- وأعرب العديد من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عن القلق إزاء استمرار عملية تحديد السجل الوطني للمواطنين في آسام بالهند، واحتمال أن يسبب ذلك ضرراً بملايين من الناس، ومعظمهم ينتمون إلى أقليات. وأصدر الخبراء أيضاً تحذيرات بشأن تزايد خطاب الكراهية الموجه ضد هذه الأقليات في وسائل التواصل الاجتماعي، والآثار على عدم الاستقرار التي يمكن تنجم عن تهميش الملايين في ذلك الجزء من البلد وشعورهم بعدم اليقين(١٥).

(١٢) انظر www.ohchr.org/Documents/Countries/UA/ReportUkraine16May-15Aug2019_EN.pdf.

(١٣) انظر https://unama.unmissions.org/sites/default/files/unama_annual_protection_of_civilians_report_2018_-_23_feb_2019_-_english.pdf.

(١٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24532&LangID=A.

(١٥) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24781&LangID=E.

٢٢- وفي ختام الزيارة إلى قيرغيزستان في حزيران/يونيه، أشار الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى أنه تلقى، بخصوص موجة العنف العرقي التي اندلعت في منطقة أوش في حزيران/يونيه، معلومات تفيد بأن ١٧ فرداً كانوا لا يزالون مفقودين وأن رفات ٩ أشخاص كانت لا تزال تنتظر تحديد هوية أصحابها. ولاحظ الفريق العامل أنه لم يحصل أي تقدم جديد بشأن عمليات البحث(١٦).

باء- ضمانات عدم التمييز

٢٣- واصلت المفوضية تنفيذ أنشطة، بما في ذلك من خلال إطار خطة ٢٠٣٠، بغية تعزيز ضمانات عدم التمييز وإدماجها في العمليات المعيارية والسياساتية المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات.

٢٤- وفي عام ٢٠١٩، زارت المفوضية إيطاليا لبحث الوضع على صعيد التمييز العنصري الذي يشهده البلد، مع التركيز على أعمال التحريض على الكراهية والتمييز، لا سيما ضد الأقليات. وتلقت المفوضية عدة شكاوى بشأن زيادة خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب الذي يستهدف المهاجرين والأشخاص المنتمين إلى أقليات، بما فيها أقلية الروما، والأشخاص الذين ينظر إليهم على أنهم ''أجانب'' استناداً إلى سماتهم الإثنية أو الدينية أو اللغوية. ونُشر، في آب/أغسطس، تقرير يتضمن النتائج الرئيسية التي توصلت إليها المفوضية والتوصيات التي قدمتها في هذا الصدد(١٧).

٢٥- وفي أثناء عام ٢٠١٩، واصل مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى تقديم دعم كبير إلى ائتلاف للمجتمع المدني تشكّل لإعداد مشروع قانون مكافحة التمييز ليُنظَر فيه في قيرغيزستان، وللاضطلاع بأنشطة الدعوة بغية اعتماده. وفي جمهورية مولدوفا، أجرت المفوضية بحثاً عن التسامح الاجتماعي، خلصت فيه إلى أن قلة التسامح الاجتماعي إزاء الأقليات، بما فيها أقلية الروما والأقلية المسلمة، يؤثر على التماسك الاجتماعي العام للمجتمع.

٢٦- وواصلت المفوضية رصد حالة أقلية الخمير - كروم في كمبوديا. وقامت المنظمة بحملات الدعاية لدى السلطات الوطنية والمحلية من أجل تسهيل إصدار وثائق الهوية للخمير - كروم، لأنهم غالباً ما يضطرون إلى تغيير مكان المولد واسم الأسرة للحصول على وثائق الهوية.

٢٧- وفي أثناء عام ٢٠١٩، واصلت بعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان العمل مع وزارة العدل واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان من أجل تقديم الدعم التقني لإدماج معايير حقوق الأقليات في مشروع قانون مكافحة التمييز. وشاركت البعثة بنشاط في اجتماعات الفريق العامل المكلف، في إطار وزارة العدل، بوضع مشروع القانون، وأطلعته على وثائق وأفضل الممارسات بشأن معايير مكافحة التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الانتماء الإثني والديني واللغوي. وبالإضافة إلى ذلك، أشركت البعثة، في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس، باحثين وخبراء أفغان مختصين في القانون الإسلامي في سلسلة من عشرة لقاءات حول مائدة مستديرة بهدف مناقشة التشريعات الوطنية، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتفسير القوانين الإسلامية

(١٦) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24763.

(١٧) انظر www.ohchr.org/Documents/Countries/IT/ItalyMissionReport.pdf.

في العديد من المجالات، بما في ذلك حقوق الأقليات وعدم التمييز، وحقوق المرأة، والأطر الدستورية وأطر الحكم، والقانون الجنائي، والمعايير الأخرى لحقوق الإنسان.

٢٨- وفي أثناء هذا العام، رصد مكتب المفوضية في كولومبيا القصور المتمثل في عدم كفاية فرص اللجوء إلى العدالة بالنسبة للباقين على قيد الحياة بعد التعرض للعنف الجنسي في أوساط مجموعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي أماكن استمرار النزاع، مثل توماكو، يفتقر ضحايا العنف الجنساني إلى آليات الإبلاغ المأمونة والمتيسرة والسرية. وتتداخل إمكانية حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية المناسبة في كثير من الأحيان مع إمكانية لجوئهن إلى العدالة. ولذلك، قدمت المفوضية المشورة التقنية والدعم المتخصصين بشأن الحق في الصحة للهيئات الحكومية وللنساء المنحدرات من أصل أفريقي المتضررات. وفي شباط/فبراير، قدمت المفوضية أيضاً، لفائدة الموظفين العموميين في مكتب رئيس بلدية مدلين والكيانات البلدية ذات الصلة، وحدة تدريبية محددة تتضمن إدماج المسائل المتعلقة بحقوق مجموعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في السياسات والبرامج العامة.

٢٩- وفي إطار العمل من أجل مكافحة التمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية، نظّمت المفوضية منافسة ومهرجاناً وطنياً للأفلام القصيرة عن الأقليات وحقوق الإنسان في العراق. ومنذ آذار/مارس، شاهد أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص الأفلام القصيرة البارزة عقب مناسبات عرض الأفلام في ١٧ محافظة من محافظات العراق الـ ١٩، فضلاً عن آلاف آخرين شاهدوا هذه الأفلام عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتغطية التلفزيونية. وشدد المشاركون على أن المناقشات التي تلت عروض الأفلام أتاحت منتدى لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن المسائل والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك حقوق الأقليات، والعنف الجنساني، والمساءلة عن الفظائع التي ارتكبت أثناء النزاع، والتمييز، والمساءلة.

٣٠- وتناول خبراء تابعون للأمم المتحدة أيضاً التمييز الذي تواجهه الأقليات. ففي عام ٢٠١٩، بعث المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات أكثر من ٥٠ رسالة إلى الدول في جميع المناطق، معرباً عن الشواغل بإزاء القوانين والسياسات والممارسات التي تميّز ضد الأقليات الإثنية والدينية واللغوية.

٣١- وفي شباط/فبراير، حث فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي بلجيكا على الاعتراف بحقيقة نطاق العنف والظلم اللذين تسبب فيهما ماضيها الاستعماري وذلك ليتسنى التصدي للأسباب الجذرية للعنصرية التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في الوقت الراهن. وأثناء الزيارة، خلص الفريق العامل إلى أن التفاوتات متجذرة بسبب الحواجز الهيكلية التي تتقاطع ويعزز بعضها البعض، ورأى أن ثمة أدلة واضحة على أن التمييز العنصري منتشر في مؤسسات البلد[١٨]. وفي آذار/مارس، أعرب الفريق العامل، أثناء زيارة قام بها إلى الأرجنتين، عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان لسكان البلد المنحدرين من أصل أفريقي الذين عانوا من العنصرية والتمييز العنصري[١٩].

(١٨) انظر A/HRC/42/59/Add.1.

(١٩) انظر A/HRC/42/59/Add.2.

٣٢- وقدمت كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري توصيات إلى عدد من الدول فيما يتعلق بالضمانات المتعلقة بعدم التمييز وحماية الأقليات. ومن ذلك على سبيل المثال، أوصت كلتا اللجنتين بضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم والسكن والرعاية الصحية للأقليات الإثنية دون تمييز[٢٠].

جيم- الأقليات وخطاب الكراهية

٣٣- في أيار/مايو، أعلن الأمين العام عن الاستراتيجية العالمية إزاء خطاب الكراهية للتصدي للزيادة المزعجة في موجة كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب، بما في ذلك زيادة الكراهية بدافع معادة السامية ومعاداة المسلمين، والاضطهاد في حق المسيحيين. ويتقاطع أثر خطاب الكراهية مع العديد من مجالات عمليات الأمم المتحدة الجارية، بما في ذلك مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وحماية الأقليات. وفي سبيل التصدي لخطاب الكراهية، ستنفذ الأمم المتحدة إجراءات على الصعيدين العالمي والقطري، وستعمل على تعزيز التعاون الداخلي فيما بين كيانات الأمم المتحدة[٢١].

٣٤- ولاحظت المفوضة السامية مع القلق الزيادة على الصعيد العالمي في الكراهية إزاء أفراد الجماعات العرقية والإثنية والدينية، وكذلك إزاء الأجانب والأقليات الأخرى[٢٢]. وفي اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود، لفتت المفوضة السامية الانتباه إلى الزيادة الحادة في العديد من أشكال الكراهية، بما في ذلك وباء معاداة السامية وما إلى ذلك من الاعتداءات على مجموعات الأقليات، بما في ذلك الاعتداء الجسدي ومضايقة الأطفال والكبار، وحملات التشهير واسعة النطاق ضد أفراد الأقليات العرقية أو الإثنية، والمهاجرين، وهي الحملات التي تكون أحياناً بدعم حثيث من قيادات وطنية[٢٣].

٣٥- وفي اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، لاحظت المفوضة السامية أن أساس الحركات التي تقوم على أفكار التفوق العنصري هو تشويه صورة المهاجرين والأقليات[٢٤]. وفي آب/أغسطس، لاحظت المفوضة السامية، أثناء مخاطبة مجلس الأمن في اجتماع بصيغة آريا بشأن تعزيز سلامة وأمن الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية في النزاعات المسلحة، أن حماية الأقليات يجب أن تبدأ قبل اندلاع الصراعات. ومن الضروري أيضاً إتاحة بيانات مصنفة بحسب الدين والعرق[٢٥]. وجددت التأكيد أيضاً على أن خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف

(٢٠) CCPR/C/AGO/CO/2، الفقرة ٥٠؛ وCERD/C/QAT/CO/17-21، الفقرة ٢٠؛ وCERD/C/NOR/CO/23-24، الفقرة ٢٠.

(٢١) انظر www.un.org/en/genocideprevention/hate-speech-strategy.shtml.

(٢٢) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24662&LangID=E.

(٢٣) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24123&LangID=E.

(٢٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24381&LangID=A.

(٢٥) انظر http://webtv.un.org/watch/open-arria-formula-meeting-advancing-the-safety-and-security-of-persons-belonging to-religious-minorities-in-armed-conflict/6075852310001/.

أكّدت على دور السياسيين والزعماء الدينيين في منع التعصب والقوالب النمطية التمييزية والمناسبات التي يعلو فيها خطاب الكراهية وفي المجاهرة برفضها[٢٦].

٣٦- وبعد الزيارة التي قامت بها في نيسان/أبريل إلى السيليكون فالي، بالولايات المتحدة الأمريكية، حثت المفوضة السامية الدول على اعتماد مزيج ذكي من التدابير الرامية إلى تنظيم التكنولوجيات الجديدة، وقدمت أمثلة على الأثر الخطير الذي يمكن أن تخلّفه التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات[٢٧].

٣٧- وفي مؤتمر القمة العالمي الذي تناول موضوع الدين والسلم والأمن المعقود في نيسان/أبريل، أبرزت المفوضة السامية أهمية حماية الأقليات الدينية، لا سيما في الأوضاع التي استُهدفت فيها بالتحريض على الكراهية والعنف على أساس التأويلات الإقصائية التي تستغل الأديان أو المعتقدات أو أتباع هذه الديانات والمعتقدات لأغراض انتخابية أو لتحقيق مكاسب سياسية[٢٨].

٣٨- وفي نيسان/أبريل، أشارت المفوضة السامية إلى إطار الإيمان من أجل الحقوق في بيانها الصحفي بشأن قانون العقوبات المنقح لبروني دار السلام، الذي يتضمن أحكاماً يمكن أن تشجع على العنف والتمييز ضد فئات منها الأقليات الدينية، وشددت على أن الحكومة والسلطات الدينية وشتى الفاعلين في المجتمع المدني مدعوون للعمل معاً من أجل احترام الكرامة الإنسانية والمساواة للجميع[٢٩].

٣٩- وفي ختام الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية إلى ماليزيا في تشرين الأول/أكتوبر، شددت على خطة عمل الرباط باعتبارها توجيهاً مفيداً يساعد على التفريق بين الخطاب المسموح به والخطاب الذي قد يرقى إلى مستوى التحريض، وعرضت مساعدة المفوضية وغيرها من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لمواصلة استكشاف هذه المسألة[٣٠].

٤٠- وفي آذار/مارس، أدان خبراء الأمم المتحدة الاعتداءات على المساجد وحثوا على اتخاذ إجراءات للتصدي للأيديولوجيات الشعبوية القومية وأيديولوجيات التفوق العرقي. وشجب الخبراء بوجه خاص إطلاق دول وقادة خطابات سياسية لشيطنة فئات بعينها، بما فيها الأقليات، وتشجيعهم المنادين بأيديولوجيات التفوق العرقي[٣١].

٤١- وفي آب/أغسطس، أصدر خبراء الأمم المتحدة بياناً في أعقاب عملية القتل الجماعي التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أشاروا فيه إلى أن تزايد استخدام لغة ومحاولات مثيرة للشقاق في الخطاب السياسي لتهميش الأقليات العرقية والإثنية والدينية كان بمثابة دعوة إلى التحرك، وهو ما أفسح المجال للعنف والتعصب والتزمت. وكشفت بيانات هؤلاء المهاجمين

(٢٦) A/HRC/22/17/Add.4، الملحق، الفقرة ٣٦.

(٢٧) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24509&LangID=E.

(٢٨) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24531&LangID=E.

(٢٩) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24432&LangID=E.

(٣٠) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25108&LangID=A.

(٣١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24385&LangID=E.

ومشاركاتهم في وسائل التواصل الاجتماعي عن وجود خطاب سياسي للحط في قيمة الإنسان ولتجريده من إنسانيته على أساس عرقه أو إثنيته أو دينه أو لكونه مهاجراً[٣٢].

٤٢- وفي اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد، دعا العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الدول إلى بذل مزيد من الجهود لوقف جرائم الكراهية ولتعزيز المبادرات المشتركة بين الأديان[٣٣]. ودعا المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، في تقاريره المواضيعية والتقارير عن بعثاته، الدول إلى استخدام خطة عمل الرباط وإطار الإيمان من أجل الحقوق بوصفهما خارطة التزامات محددة وتدابير عملية للتصدي للظواهر المرتبطة بالتحريض على الكراهية الدينية والتمييز والعنف[٣٤]. وأشار المقرر الخاص أيضاً، في تقريره عن مكافحة معاداة السامية، إلى خطة عمل الرباط وإطار الإيمان من أجل الحقوق على أنهما صكان قانونيان غير ملزمين يمكن أن يقدما توجيهاً أساسياً لوضع استراتيجيات لمكافحة معاداة السامية وما إلى ذلك من أشكال التعصب[٣٥].

٤٣- ولاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري مع القلق أن ثمة في عدد من الدول انتشار لخطاب التحريض على الكراهية العنصرية ضد الغجر وأقليات الأخرى، وهو ما يذكي الكراهية والتعصب ويحرّض في بعض الأحيان على العنف ضد هذه الجماعات. وأوصت اللجنة باتخاذ شتى التدابير لمنع خطاب الكراهية العنصرية والتحريض عليها من جانب جميع الأشخاص، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والسياسيون، وتدعيم التشريعات ذات الصلة وتنفيذها[٣٦]. وأوصت اللجنة أيضاً بتكثيف الحملات العامة لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والجرائم بدافع الكراهية، وتعزيز التسامح والتفاهم تجاه الأقليات الوطنية والمهاجرين، بالتعاون مع المجتمع المدني وممثلي المجموعات الأكثر تضرراً[٣٧].

٤٤- وعلى الصعيد القطري، قامت المفوضية بدور ريادي في وضع خطة عمل الفريق القطري بشأن خطاب الكراهية في أوكرانيا، تماشياً مع استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية. وفي إطار خطة العمل هذه، التزمت المفوضية برصد وتحليل خطاب الكراهية، لا سيما ذلك الذي يستهدف الأقليات، والتحرك بأنشطة دعائية لدى الحكومة من أجل مكافحة خطاب الكراهية ودعم ضحايا خطاب الكراهية.

٤٥- وفي جمهورية مولدوفا، قدمت المفوضية الدعم للمجتمع المدني في صياغة وإطلاق تقرير متابعة بشأن خطاب الكراهية في السياق الانتخابي. وخلص التقرير إلى أن الخطابات التمييزية ضد الأقليات باتت حاضرة أكثر فأكثر أثناء الفترات التي تسبق الانتخابات.

٤٦- وفي أيلول/سبتمبر، أعرب ٢٦ من أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن القلق إزاء تزايد خطاب الكراهية والتحريض على التمييز على الصعيد العالمي، وهو ما يبرز

---

(٣٢) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24875.

(٣٣) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=24906&LangID=E.

(٣٤) A/73/362، الفقرة٧٩؛ و A/HRC/40/58/Add.1، الفقرة ٩١.

(٣٥) A/74/358، الفقرة ٧٣.

(٣٦) CERD/C/HUN/CO/18-25، الفقرتان ١٦ و١٧.

(٣٧) CERD/C/LTU/CO/9-10، الفقرة ١٢.

الحاجة إلى المساءلة وبذل ما يلزم من الحرص. وشددوا أيضاً، في رسالتهم المفتوحة، على أن خطاب الكراهية وتجريد فئات الأقليات وغيرها من الأفراد المستهدفين من إنسانيتهم يفضي إلى تفاقم التوترات المجتمعية والعرقية وإلى التحريض على الاعتداءات ذات العواقب المميتة[٣٨].

دال- الأقليات الدينية

٤٧- لاحظت المفوضة السامية بقلق زيادة انتشار التعصب والعنصرية والكراهية الدينية زيادة خطيرة. وشددت على أن الحوار بين الأديان أداة هامة من أجل التشجيع على العمل والمضي قدماً في سبيل إحداث التغيير على أرض الواقع، استناداً إلى مشاريع ملموسة تعطي الأولوية للتعليم وبناء قدرات الفاعلين على الصعيد الديني في إطار رؤية وإطار مشتركين عبر مختلف الطوائف الدينية[٣٩]. وفي نيسان/أبريل، حثت المفوضة السامية حكومة بروني على وقف بدء نفاذ قانون العقوبات المنقح الذي يمكن أن تشجّع أحكامُه على العنف والتمييز ضد فئات منها الأقليات الدينية في البلد[٤٠]. وفي أيار/مايو، أدانت المفوضة السامية تصاعد حوادث العداء للسامية التي تقع في عدد من البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية. واعتبرت أن زيادة الاعتداءات التي تستهدف اليهود، أو تستهدف فئات أخرى بسبب العرق أو الدين، مسألة تدعو إلى القلق البالغ، وحثت جميع الحكومات على مضاعفة جهودها لمكافحة العنصرية وما يتصل بذلك من تعصب بجميع أشكاله[٤١].

٤٨- وفي نهاية الزيارة إلى كندا في حزيران/يونيه، أعربت المفوضة السامية عن قلقها إزاء اعتماد قانونٍ متعلقٍ بعلمانية الدولة في مقاطعة كيبيك، يحظر الرموز الدينية على جميع الموظفين الحكوميين في المقاطعة، مثل ضباط الشرطة والقضاة والمعلمين وكبار المسؤولين. وأعربت بدورها عن الشواغل التي أعرب عنها كل من اللجنة الكندية لحقوق الإنسان وعمدة مونتريال بإزاء حقوق الأقليات[٤٢].

٤٩- وأبرز إعلان بيروت والالتزامات الـ ١٨ الواردة فيه بشأن الإيمان من أجل الحقوق دور ومسؤوليات الزعماء الدينيين والأطراف الدينية الفاعلة في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية[٤٣]. وتواصِل الأطراف الدينية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني الاستشهاد بإطار الإيمان من أجل الحقوق واستخدامه. ومن ذلك على سبيل المثال، أوصت مجموعة من ٢٠ منتدىً مشتركاً بين الأديان في الأرجنتين واليابان بالحد من التحريض على الكراهية وذلك بدعم الزعماء الدينيين والأطراف الدينية الفاعلة في الاضطلاع بمسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان كما هي ملخّصة في إعلان بيروت والالتزامات الـ ١٨ الواردة فيه. وفي معرض الإشارة إلى إعلان بيروت أيضاً، دعا منتدى الشركاء العالميين المعني بالعمل الديني من أجل

(٣٨) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25036&LangID=E.

(٣٩) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24670&LangID=E.

(٤٠) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24432&LangID=E.

(٤١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24652&LangID=E؛ وانظر أيضاً www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25130&LangID=E.

(٤٢) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24714&LangID=E.

(٤٣) A/HRC/40/58، المرفقان الأول والثاني.

الأطفال المتنقلين، في خطة عمله، إلى تصميم وتنفيذ مشاريع ومبادرات ترمي إلى تعزيز احترام الأقليات وإبداء التفهم تجاهها، بما فيها الأقليات التي تتبنى معتقدات وعقائد وأديان مختلفة، وذلك للحد من العنف وخطابات كراهية الأجانب ولرعاية قيام مجتمعات سلمية.

٥٠- وعلى الصعيد الإقليمي، ركّزت المفوضية على حماية الأقليات الدينية وذلك بتنظيم تظاهرة في تونس في تشرين الأول/أكتوبر بشأن تعزيز هامش الحركة على الصعيد المدني والتصدي لخطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعكف المفوضية أيضاً على إجراء دراسة شاملة للمعايير والممارسات في كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تحديد الأسباب الجذرية للتمييز وعدم المساواة اللذين تواجههما مختلف الجماعات العرقية والدينية، بما في ذلك السبل الكفيلة بمعالجة الثغرات على صعيد حماية هذه الفئات ومشاركتها وتمتعها بالحقوق. وقد بدأت الدراسة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ ويتوقع الانتهاء منها في عام ٢٠٢٠. وهي تشمل ضبط وتحليل الجوانب القانونية والاجتماعية - الثقافية التي تنطوي عليها الحالة الراهنة للجماعات العرقية والدينية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتضمن الدراسة تحديداً منظوراً جنسانياً إزاء تحديد أشكال التمييز وعدم المساواة المتعددة الجوانب التي تواجهها النساء والفتيات المنتميات إلى الفئات العرقية والدينية.

٥١- ووثّقت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا فرض قيود على حرية الدين أو المعتقد لطوائف دينية متعددة في الأراضي التي تسيطر عليها جماعات مسلحة وفي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وفي مدينة سيفاستوبول، بأوكرانيا، المحتلة مؤقتاً من قبل الاتحاد الروسي[٤٤]. ودعت المفوضية إلى تمكين الشرطة من اتخاذ تدابير لضمان سلامة المجموعات الدينية التي كثيراً ما واجهت مخاطر تهدد سلامتها، ولا سيما أثناء الأعياد الدينية[٤٥].

٥٢- وفي اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد، أصدر العديد من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة بياناً يدينون فيه التعصب الديني والتمييز ودعوا الدول إلى مضاعفة الجهود لمكافحة التمييز والعنف القائمين على أساس الدين أو المعتقد. ووجّه هؤلاء الخبراء أيضاً عدة رسائل أعربوا فيها عن القلق إزاء التمييز والاضطهاد والعنف ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات وإزاء الحواجز التي تعترض تسجيل منظمات الأقليات الدينية.

هاء- التمكين والمشاركة

٥٣- في إطار عمل المفوضية بشأن تعميم مراعاة قضايا الأقليات وبناء قدرات المدافعين عن حقوق الأقليات، أتاح برنامج المنح الدراسية السنوية للأقليات - المكوّن من ثلاثة عناصر لغوية هي الإنكليزية والروسية والعربية - لـ ١٦ امرأة و١٤ رجلاً من ٢٨ بلداً فرصة تعميق معارفهم عن آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز مهاراتهم الدعوية لحسن استخدام المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

(٤٤) قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٧٣، الفقرة ١١.

(٤٥) مفوضية حقوق الإنسان، ''Report on the human rights situation in Ukraine 16 May to 15 August 2019''، متاح على الرابط www.ohchr.org/Documents/Countries/UA/ReportUkraine16May-15Aug2019_EN.pdf.

٥٤- وفي سبيل تعزيز تكامل العمل المتعلق بقضايا الأقليات واستدامته واستمراريته، أُجري العنصر الوطني/الإقليمي لبرنامج المنح الدراسية، الذي يهدف بالأساس إلى تمكين بعض خريجي السنة الماضية المتفوقين من اكتساب الخبرة أثناء العمل، في مكتب المفوضية في تونس. وفي الوقت نفسه، عُيّن ثلاثة من المشاركين سابقاً في برنامج المنح الدراسية بصفة كبار الزملاء من أبناء الأقليات في المفوضية في جنيف.

٥٥- وعلاوة على ذلك، يشكل برنامج المفوضية المنفصل للمنح الدراسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي جزءاً لا يتجزأ من برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وشارك نحو ١٢ ناشطاً من الشباب المنحدرين من أصل أفريقي من ١١ بلداً في برنامج المنح الدراسية في ٢٠١٩.

٥٦- وفي عام ٢٠١٩، عمّمت المفوضية على الدول المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة إعمالاً فعالاً وعملت على تعزيز تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية[٤٦]. واضطلعت المفوضية بعدة أنشطة دعوية بشأن هذه المبادئ التوجيهية، بما في ذلك في سياق مشاركة الشباب المنتمين إلى أقليات.

٥٧- وتعاون مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى مع وكالة شؤون موظفي الدولة في قيرغيزستان، وكذلك مع جامعة أوش الحكومية والجامعة الأوزبكية القيرغيزية، من أجل زيادة حصة تمثيل الأقليات الإثنية وغيرها من الأقليات في هياكل الدولة. وعمل المكتب الإقليمي على توسيع نطاق برنامج التدريب الداخلي وزيادة تطويره بالتعاون مع الخدمات المدنية الوطنية والمحلية.

٥٨- وقدّم المكتب الإقليمي الدعم لمنظمات المجتمع المدني ولمراكز قانونية في مؤسسات التعليم العالي تقدم المساعدة القانونية المؤهلة مجاناً في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التركيز على القضايا المتصلة بحظر التمييز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة التطرف العنيف.

٥٩- وبالإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب الإقليمي دعمه للجهود الرامية إلى تعزيز التعليم المتعدد الثقافات في قيرغيزستان. وأنهى أيضاً بنجاح وضع برنامج للتقاضي الاستراتيجي طويل الأجل متعلق بحظر التمييز موجّهٍ للمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في قيرغيزستان، والذي يهدف، في جملة أمور أخرى، إلى دعم الأقليات العرقية والدينية.

٦٠- وفي جمهورية مولدوفا، أُطلقت، بقيادة المفوضية، النسخة الرابعة من برنامج التدريب الداخلي المراعي للتنوع الموجه إلى الشباب المنتمين إلى الفئات ضعيفة التمثيل، بهدف تعزيز التنوع الداخلي لدى فريق الأمم المتحدة وتمكين الأقليات. والتحق بالعديد من كيانات الأمم المتحدة في جمهورية مولدوفا نحو ١٢ شاباً من مختلف الفئات ضعيفة التمثيل، بما فيها الأقليات العرقية – اللغوية، بغرض تلقي تدريب داخلي لمدة تصل إلى ستة أشهر.

(٤٦) انظر A/HRC/39/28.

واو- شباب الأقليات

٦١- عمدت المفوضية، بعد توصيفها فئة الشباب على أنها ''منارة السكان'' في خطتها الإدارية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، إلى تكثيف عملها في سبيل تعزيز حقوق الإنسان مع الشباب ومن أجلهم وذلك بنشر ضباط شباب في عام ٢٠١٩ في خمسة من مواقع وجودها الميداني. وأيّد الشباب تنفيذ المفوضية استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان المكفولة للشباب وتعزيزها، بما في ذلك عن طريق زيادة التركيز على الشباب الذين يعانون من أشكال التمييز وسوء المعاملة المتقاطعة.

٦٢- وركّزت المفوضية بوجه خاص على كفالة حماية شباب الأقليات من أشكال التمييز المتعددة التي يواجهونها، لا سيما حالة الضعف الجسيم التي يتعرضون لها في أوضاع الصراع.

٦٣- وفي سياق مشروعي التثقيف في مجال حقوق الإنسان اللذين نفذهما مكوِّن حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو[٤٧]، اضطلعت منظمتان غير حكوميتين، واحدة مقرها في بريشتينا والأخرى في شمال ميتروفيتشا، بسلسلة من الأنشطة التعليمية مع طلاب المدارس الثانوية في كل من بلديات كوسوفو الألبانية وبلديات كوسوفو الصربية، بهدف مكافحة ومنع التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو الديانة أو اللغة. وشارك نحو ٣٠٠ شاب من طوائف من غير الأغلبية في تدريب في مجال حقوق الإنسان، وبحثوا كيفية الدفاع عن حقوق الإنسان ضمن مجتمعاتهم المحلية. واستناداً إلى الاستبيانات التي أجريت أثناء تنفيذ المشروع، فقد ساعدت الدورات التدريبية على تحسين قدرة المستفيدين على تحديد مواطن التمييز وما يتصل به من سلوكيات في مدارسهم ومجتمعهم المحلي. وثمة نتيجة هامة أخرى تحققت بفضل المشروع هي وضع الدليل التثقيفي العملي/المبادئ التوجيهية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وحظر التمييز، والمصمّم ليستخدمه المدافعون عن حقوق الإنسان والمربون والمعلمون. ونشرت هذه الوثيقة باللغات الألبانية والإنكليزية والصربية.

٦٤- وفي نيسان/أبريل، نظمت المفوضية في بانكوك حلقة عمل دون إقليمية عن دور الشباب باعتبارهم عاملاً من عوامل التغيير في بناء مجتمعات أساسها احترام الحق في حرية الدين أو المعتقد، والحق في حرية التعبير. وأتاح هذا النشاط الرامي إلى بناء القدرات في مجال حقوق الأقليات فرصةً لتعزيز قدرة الشباب على مكافحة خطاب الكراهية. واستطلع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، مع الشباب، مسألة الترابط بين حرية التعبير والرأي والفكر والوجدان والدين والتجمع السلمي وتمتع الأقليات بحقوقها. وتناول النشاط شتى النهج التي تتخذ لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومقاطع فيديو قصيرة وغيرها من المرئيات. واكتسب الشباب رؤى بشأن أفضل السبل لاستخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان في استراتيجياتهم الرامية إلى مكافحة التمييز وخطاب الكراهية.

زاي- حالة حقوق الإنسان التي تعيشها جماعات الروما

٦٥- بحثت المفوضية وآليات حقوق الإنسان بعناية حالة جماعات الروما في جميع أنحاء العالم. وفي إطار أسبوع الغجر الذي نظمه الاتحاد الأوروبي واليوم الدولي للقضاء على التمييز

(٤٧) أيّ إحالات إلى كوسوفو في هذه الوثيقة ينبغي أن تُفهم وفقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩).

العنصري، عقدت المفوضية ومجموعة من الشركاء، في البرلمان الأوروبي في آذار/مارس، مؤتمراً تناول موضوع الحقيقة والمصالحة لصالح الغجر. وشارك في المؤتمر نحو ٢٥٠ ممثلاً من الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والجماعات الدينية ونشطاء على المستوى الأهلي، واستمعوا إلى شهادات ضحايا معاداة الغجر.

٦٦- وفي نيسان/أبريل، شاركت المفوضية كعضو في فريق النقاش في المؤتمر العالمي بشأن موضوع 'الأصوات المهملة: شتات الغجر على المستوى العالمي'، الذي استضافه مركز FXB للحقوق الصحية والإنسانية بجامعة هارفارد. وركز الفريق على مسألة تمتع الغجر في جميع أنحاء العالم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية، في جامعة هارفارد، مناقشة لمدة نصف يوم مع المشاركين تناولت دور المفوضية وآليات حقوق الإنسان في حماية مجتمعات الغجر، لا سيما في القارتين الأمريكيتين.

٦٧- وعلى الصعيد القُطري، أثارت المفوضية مسألة عدم المساءلة عن الهجمات السابقة على مستوطنات الروما في أوكرانيا. ففي غالبية الهجمات ضد الروما، كانت الشرطة تفتح تحقيقات جنائية بتهم التخريب، دون الالتفات إلى دوافع الكراهية عند الجناة. وبفضل استمرار الأنشطة الدعائية، باتت الشرطة تميل أكثر فأكثر إلى مراعاة دوافع الكراهية عند تصنيف الهجمات على أساس هويات الضحايا. بيد أنه جرى التشديد على وجوب مقاضاة الجناة في هذه القضايا في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من أجل تحقيق المساءلة.

٦٨- وفي جمهورية مولدوفا، ساندت المفوضية وضع دليل لتوجيه أنشطة وسطاء طائفة الروما وساعدت على بناء قدرات شبكة الوسطاء استناداً إلى هذا الدليل. ووسطاء طائفة الروما هم أفراد، من إثنية الروما في الغالب، عينتهم سلطات عامة محلية للسهر على الإدماج الاجتماعي للروما.

٦٩- وفي ختام زيارته إلى إسبانيا في كانون الثاني/يناير، أشار المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات إلى التطورات على الصعيدين السياسي والمؤسساتي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي للروما، بما في ذلك بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما ٢٠١٢-٢٠٢٠ والمبادرات في مجال التعليم. ومع ذلك، شدد على استمرار تهميش الروما ووصمهم واستضعافهم ومظاهر معاداة الغجر الواضحة للعيان، وكل ذلك متجذر في المواقف الاجتماعية والثقافية وفي الممارسات المؤسسية.

٧٠- وفي عام ٢٠١٩، أثار مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في مراسلات وجهوها إلى العديد من الدول، عدة شواغل إزاء ما تتعرض له فئة الروما من تمييز وكراهية لفظية وعنف. وعُرضت إحدى القضايا أيضاً على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وقدمت المفوضة السامية، في كانون الثاني/يناير، بوصفها طرفاً متدخلاً، إحاطة إلى إجراءات المحكمة بخصوص تلك القضية.

٧١- وفي اليوم الدولي لطائفة الروما، طلب المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات اتخاذ إجراء فوري لمكافحة الخطاب العنصري التحريضي وشدد على ضرورة وفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان واتخاذ تدابير شاملة لمكافحة العنصرية في سبيل التصدي لتنامي التعصب وخطاب الكراهية والاعتداءات على الروما والأقليات الأخرى[٤٨].

(٤٨) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24458&LangID=E.

حاء- المدافعون عن حقوق الإنسان

٧٢- يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان، العاملون في مجال حقوق الأقليات، بدرجة كبيرة إلى العنف من جانب الدول والجهات من غير الدول على السواء، ويواجهون تحديات بعينها مرتبطة ليس بالعمل الذي يقومون به فحسب، ولكن بصفتهم مدافعين عن حقوق الإنسان وبما يرمزون إليه. وقد سجلت المفوضية، بوصفها الوكالة الراعية بخصوص المؤشر ١٦-١٠-١ في إطار أهداف التنمية المستدامة، عدداً كبيراً من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين قتلوا أثناء السنة قيد الاستعراض، ولاحظت أن نصف الضحايا كانوا يعملون مع مجتمعات محلية بشأن مسائل مختلفة، بما فيها مسألة حقوق الأقليات(٤٩).

٧٣- وفي نيسان/أبريل، أعربت المفوضة السامية عن بالغ القلق إزاء تنامي الكراهية على الصعيد العالمي ضد أفراد الجماعات العرقية والإثنية والدينية، وضد الأجانب أو الأقليات الأخرى. وأبرزت أن المفوضية ساندت الجهود الرامية إلى تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني من جميع الأصناف - بمن فيهم الناشطون في مجال حقوق الأقليات - لكي يتمكنوا من مواجهة الإجحاف بفعالية وثقة، ولكفالة تمكّن الأقليات من إسماع أصواتهم والمشاركة في حياة الأمة مشاركة كاملة(٥٠).

٧٤- وعملت المفوضية وعدة هيئات وآليات لحقوق الإنسان، مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، على التصدي لأعمال التحرش والانتقام التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة، وذلك بتطوير مختلف تدابير الوقاية والحماية وتنفيذها.

٧٥- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عن القلق إزاء انتشار الجرائم ذات الدوافع العنصرية، لا سيما ضد الروما واليهود والمهاجرين والناشطين في مجال حقوق الأقليات(٥١). وأعربت عن القلق إزاء استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يناصرون حقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والقادة المنحدرين من أصل أفريقي بأعمال العنف والتهديدات والاعتداءات على حياتهم. ولاحظت اللجنة بقلق أيضاً إساءة استخدام نظام العدالة الجنائية لمقاضاة المدافعين عن حقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي(٥٢).

طاء- الأقليات وانعدام الجنسية

٧٦- أولت المفوضية اهتماماً خاصاً لجماعات الأقليات المعرضة لأن يصبح أفرادها عديمي الجنسية وتواصلت مع الدول من أجل تعزيز التعاون والحوار وفهم حالة الأقليات. فعلى سبيل المثال، واصلت المفوضية، على الصعيد القطري، عملها في مجال التوثيق وأنشطتها الدعائية لدى السلطات المحلية والوطنية لحماية حقوق الأقليات من الإثنية الفيتنامية التي تعيش في كمبوديا. وعملت المفوضية بوجه خاص على رصد تنفيذ سياسات جديدة بشأن تسجيل أفراد الإثنية

(٤٩) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24948&LangID=A.

(٥٠) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24503&LangID=A.

(٥١) CERD/C/CZE/CO/12-13، الفقرتان ١٣ و١٤.

(٥٢) CERD/C/MEX/CO/18-21، الفقرتان ٣٠ و٣١.

الفيتنامية على أنهم مهاجرون يتمتعون بوضع قانوني. وانتهت عملية التسجيل في تموز/يوليه، وهو ما فسح المجال أمام الأقليات من الإثنية الفيتنامية للتقدم بطلب الجنسية، ومن ثم إنهاء حالة انعدام الجنسية للعديدين منهم. ورحبت المفوضية بإصدار تعميم في ١ تموز/يوليه يدعو السلطات المحلية إلى منح شهادات الميلاد وشهادات الوفاة ودفتر الإقامة للأشخاص الذين يملكون بطاقة إقامة دائمة. ومن المنتظر أن يعالج هذا التعميم جزئياً الشواغل التي أعربت عنها المفوضية بإزاء عدم الوضوح بشأن الحقوق المرتبطة بالإقامة الدائمة، لا سيما الحق في التعليم والعمل والخدمات الاجتماعية. وستقوم المفوضية برصد تنفيذ هذا التعميم على المستوى المحلي.

٧٧- وفي ١٣ آذار/مارس، عقد مجلس حقوق الإنسان جلسة تحاور مع المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، الذي عرض التقرير المواضيعي الأول بشأن حالة انعدام الجنسية باعتباره قضية من قضايا الأقليات. وأعرب عن القلق لحرمان الملايين في جميع أنحاء العالم من الجنسية بسبب انتمائهم إلى أقليات بعينها، وهو ما يزيد من تعرضهم للاستضعاف والإقصاء. ولاحظ المقرر الخاص، بوجه خاص، حالة انعدام الجنسية لدى مليون أو أكثر من أفراد أقلية الروهينغيا من ميانمار.

ياء- حقوق الأقليات اللغوية

٧٨- أثارت عدة آليات من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثات ميدانية تابعة للمفوضية قضايا تتعلق بالأقليات اللغوية. وفي عام ٢٠١٩، عُقدت أولى منتديات إقليمية تابعة للأمم المتحدة معنية بقضايا الأقليات في بروكسل وبانكوك وتونس بهدف جعل هذه المناقشة أكثر قرباً من مختلف المناطق متناولةً موضوع ''التعليم واللغة وحقوق الإنسان للأقليات''. وكانت المناقشات التي دارت في المحافل الإقليمية تهدف إلى تقديم إيضاحات إقليمية بشأن المبادرات التشريعية والمؤسسية والسياساتية بشأن حماية التعليم بلغات الأقليات وتعزيزه واعتماد نهج تربوية وتعليمية شاملة، بهدف كفالة المساواة في فرص الحصول على التعليم للأشخاص المنتمين إلى أقليات(٥٣).

٧٩- وخُصّصت الدورة الثانية عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، المعقودة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، لموضوع ''التعليم واللغة وحقوق الإنسان للأقليات''. واستناداً إلى التجربة الإقليمية، بحث المنتدى التجارب على الصعيد العالمي، وتُوِّج بوضع توصيات محددة موجّهة إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة. وعمد المنتدى إلى تحليل الممارسات والتحديات والفرص والمبادرات في مجال التعامل مع مسألة التعليم بلغات الأقليات وتعليم هذه اللغات باعتبارها مسألة من مسائل حقوق الإنسان، تماشياً مع المبادئ والحقوق المكرّسة في الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية وفي صكوك دولية أخرى ذات صلة.

٨٠- أنهت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في حزيران/يونيه ٢٠١٩، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، المرحلة الأولى من مبادرة بناء الثقة الرامية إلى النهوض بتعليم كلتا اللغتين الرسميتين في كوسوفو. ونتيجة لذلك، وُضع أول معجم ألباني صربي وصربي ألباني متاح على الإنترنت، يتضمن ٢٠٠٠٠ مفردة، ودورة لغوية على الإنترنت بالصربية والألبانية ملحقة بالمعجم. وشملت المرحلة الثانية من المشروع، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، العمل على

(٥٣) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Minorities/SRMinorities/Pages/ConsultationsRegionalActivities.aspx.

زيادة تطوير المعجم والدورة اللغوية على الإنترنت. وعلى المدى البعيد، ستساهم هذه المبادرة مساهمة إيجابية في المصالحة وفي الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للمجموعات السكانية في كوسوفو، وكذلك في الجهود الرامية إلى بناء سلام عام في المنطقة. وبالنظر إلى أن جميع الأدوات سوف تكون متاحة إلكترونياً، سيعود المشروع بالنفع أيضاً على عدد أكبر من الجمهور في غربي منطقة البلقان.

٨١- وفي أيار/مايو، جرى التوقيع على القانون الأوكراني ''المتعلق بكفالة أداء الأوكرانية عملها بوصفها لغة الدولة''. وأثارت المفوضية أوجه قلق باعتبار أن بعض أحكام هذا القانون التي يمكن أن تقوّض حقوق الأقليات تنطوي على آثار آنية، لا سيما تلك المتعلقة بقواعد استخدام لغة الدولة في دوائر الحكم والدوائر العامة، بما في ذلك على المستويات المحلية. ودعت المفوضية مجلس الوزراء إلى إعطاء الأولوية لوضع قانون بشأن حقوق الأقليات والسكان الأصليين، من خلال عملية تشاورية شاملة للجميع، من أجل كفالة توازن عادل بين حماية حقوق الأقليات وتعزيز لغة الدولة باعتبارها أداة للإدماج في المجتمع.

٨٢- وفي بيان لإحياء اليوم الدولي للغة الإشارة[٥٤]، ناشد المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات الدول اتخاذ تدابير تشريعية ومؤسساتية وسياساتية للاعتراف بالصُّم بوصفهم أفراداً ينتمون إلى أقلية لغوية وضمان إدراج لغة الإشارة بانتظام في سياق تقديم الخدمات.

٨٣- وأعرب المقرر الخاص، في ختام زيارته إلى إسبانيا في كانون الثاني/يناير، عن القلق إزاء المعلومات بوجود هوة بين الوضع المعترف به للغات الرسمية ونطاق استعمالها فعلياً وتنفيذ التشريعات ذات الصلة. وشدد على أن للأقليات اللغوية الحق في استعمال لغاتها، بقدر يتناسب ونسبهم من عدد السكان، في التعامل مع السلطات الحكومية ومؤسساتها في الأوضاع التي يكون فيها ذلك معقولاً ومبرراً؛ لكن إعمال هذا الحق لا يزال غير متحقق في عدد من المناطق.

٨٤- وفي عام ٢٠١٩، عملت كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري على معالجة الشواغل المتعلقة بالأقليات اللغوية. فعلى سبيل المثال، أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بضمان توفير مترجمين فوريين مدربين ومؤهلين للمساعدة في تقديم الخدمات العامة للمجتمع الصامي وللأقليات اللغوية الأخرى[٥٥]. وشجّعت الدول أيضاً على الحفاظ على لغات الأقليات وتعزيزها في القانون والممارسة، وعلى اتخاذ تدابير خاصة من أجل تعليم نوعي في اللغات الرسمية ولغات الأقليات وزيادة الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لذلك[٥٦].

رابعاً- الاستنتاجات

٨٥- شهد عام ٢٠١٩ تصاعداً عالمياً في أعمال التعصب والعنصرية والكراهية الدينية، التي تستهدف أفراد الأقليات الإثنية والدينية، وهو ما شكّل تحدياً جسيماً للجهود الرامية إلى تحقيق تقدم على صعيد حقوق الإنسان، وأدى أحياناً إلى تقويض المكاسب التي

(٥٤) ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٥٥) CERD/C/NOR/CO/23-24، الفقرة ٢٢.

(٥٦) CERD/C/IRQ/CO/22-25، الفقرة ٢٢.

ما تحققت في السابق إلا بشق الأنفس[٥٧]. فاستعمال لغة التحريض على الشقاق بصورة متزايدة فاقم أنماط الإقصاء القائمة. ولا تزال الأقليات، بمن فيهم أقلية الروما، تتعرض للتمييز والفصل والإجحاف والإقصاء الاجتماعي ولخطاب الكراهية. ويقع المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يركّزون على حقوق الأقليات هم أيضاً ضحايا أعمال التحرش والاعتداء من جانب أطراف تابعين للدولة وأطراف من غير الدولة على حد سواء.

٨٦- وفي مناخ عالمي ينطوي على تحديات كبرى، بذلت المفوضية جهوداً مضاعفة لدعم البلدان وذلك بتطوير استراتيجيات لتعزيز حقوق الأقليات وإدماجها بالمساعدة في تنفيذ الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية والالتزامات المتصلة بحقوق الأقليات تنفيذاً كاملاً. وإضافةً إلى الدعم المستمر الذي تقدمه المفوضية لعمليات الأمم المتحدة المخصصة لقضايا الأقليات، ساعدت المفوضية على جعل أوضاع الأقليات واحتياجاتها الخاصة أكثر بروزاً وذلك بالعمل المكثّف بشأن خطة عام ٢٠٣٠ ومبادرة عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وشمل هذا العمل مساهمة المفوضية في مواد منظومة الأمم المتحدة التوجيهية بشأن ترجمة الالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب إلى إجراءات على الصعيد القُطري.

٨٧- واعتمدت المفوضية طائفة من الاستراتيجيات القُطرية والإقليمية والعالمية لدعم ما يجري مع تشكيلة عريضة من الجهات ذات المصلحة من حوار وتدابير وأنشطة. والهدف من بذل هذه الجهود هو مكافحة خطاب الكراهية، وتعزيز احترام التنوع الديني والحوار بين الأديان، والتفكير في أهمية الاستثمار في شباب الأقليات وتشجيع مشاركتهم في صناعة القرار.

٨٨- ويبيّن التقرير أن إجراءات إيجابية ومبادرات هامة قد اتخذت لتنفيذ الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية والالتزامات على صعيد حقوق الإنسان المكفولة للأقليات. لكن نظراً لتصاعد العنصرية وكره الأجانب والكراهية في العالم بأسره، يتعين بذل المزيد من الجهود الدؤوبة والمنسّقة لمكافحة موجات انتهاك حقوق الإنسان التي تهدد بتقويض التقدم الذي أحرز في السابق. فتعزيز الحوار، إلى جانب الاحتفاء بالتنوع وبإدماج الأقليات وإشراكها على النحو الصحيح، أمر ضروري في بناء مجتمع يكون بحق شاملاً للجميع وفي صون السلم والأمن. ويجب أن يكون بمقدور المدافعين عن حقوق الإنسان العمل على تعزيز حقوق الأقليات محلياً ودولياً في بيئات آمنة ومواتية ودون التعرض لأي شكل من أشكال العنف والتحرش والانتقام.

٨٩- وفي عام ٢٠١٩، اضطلع قادة شباب الأقليات بدور أساسي في تعزيز حقوق الأقليات. وتمكين هؤلاء أمر حاسم لزيادة تعزيز قيام مجتمع يسوده السلم والاندماج والاستقرار. وواصلت المفوضية تقديم الدعم لشباب الأقليات، بما في ذلك من خلال برنامجها الخاص بالمنح الدراسية للأقليات، لتمكينهم من الاضطلاع بهذا الدور الحاسم كأفراد نشطين في المجتمع وفي جماعات الأقليات.

(٥٧) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24662&LangID=E.